ارتفاع عجز الموازنة إلى ١٦٧,٨مليار جنيه خلال النصف الأول من ٢٠١٥/ ٢٠١٦

الخبـــــــــر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من العام المالي الحالي (يوليو/ ديسمبر) ٢٠١٥ / ٢٠١٦ إلى ١٦٧,٨ مليار جنيه، أي ما يعادل ٥,٩% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٣٢ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق عليه.

وأوضحت وزارة المالية، في تقرير لها، أن إجمالي الإيرادات زاد بنسبة ١٧,٥% ليسجل ١٩٢,٢ مليار جنيه مقابل ١٦٣,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق له، وذلك لزيادة الإيرادات الضريبية بنحو ٢٠,٩% لتسجل ١٣٧,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فضلا عن ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٩,٦% لتصل إلى ٥٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وذكرت المالية أن إجمالي المصروفات ارتفع بنحو ٢١,٧% ليصل إلى ٣٤٩,٩ مليار جنيه خلال ٦ شهور مقارنة مع ٢٨٧,٤ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق له. وأشارت إلى ارتفاع مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنسبة ٨,٤%، وهي أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور، لتبلغ نحو ١٠٥,٦مليار جنيه، وزيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات ليحقق ١٣ مليار جنيه، كما زادت المصروفات على الفوائد لتصل إلى ١١٤ مليار جنيه.

كما صعد الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة ٢٠,٢% ليحقق ٧١,٤ مليار جنيه مقارنة مع ٥٩,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق عليه، حيث ارتفع دعم السلع التموينية بنحو ٧,٤% ليحقق ١٥,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وزاد

دعم الكهرباء ليصل إلى ١٥,٥ مليار جنيه خلال ٦ شهور في ضوء قيام الوزارة بسداد دعم الكهرباء بصورة منتظمة على دفعات شهرية خلال العام المالي الحالي بواقع ٢,٦ مليار تسدد شهريا.

وأوضحت المالية أن المساهمات في صناديق المعاشات زادت لتصل إلى نحو ٢٥,٥ مليار جنيه خلال النصف الأول من ٢٠١٥ / ٢٠١٦، وزاد الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنحو ٤,٤ مليار جنيه ليسجل ٢١,٢ مليار جنيه.

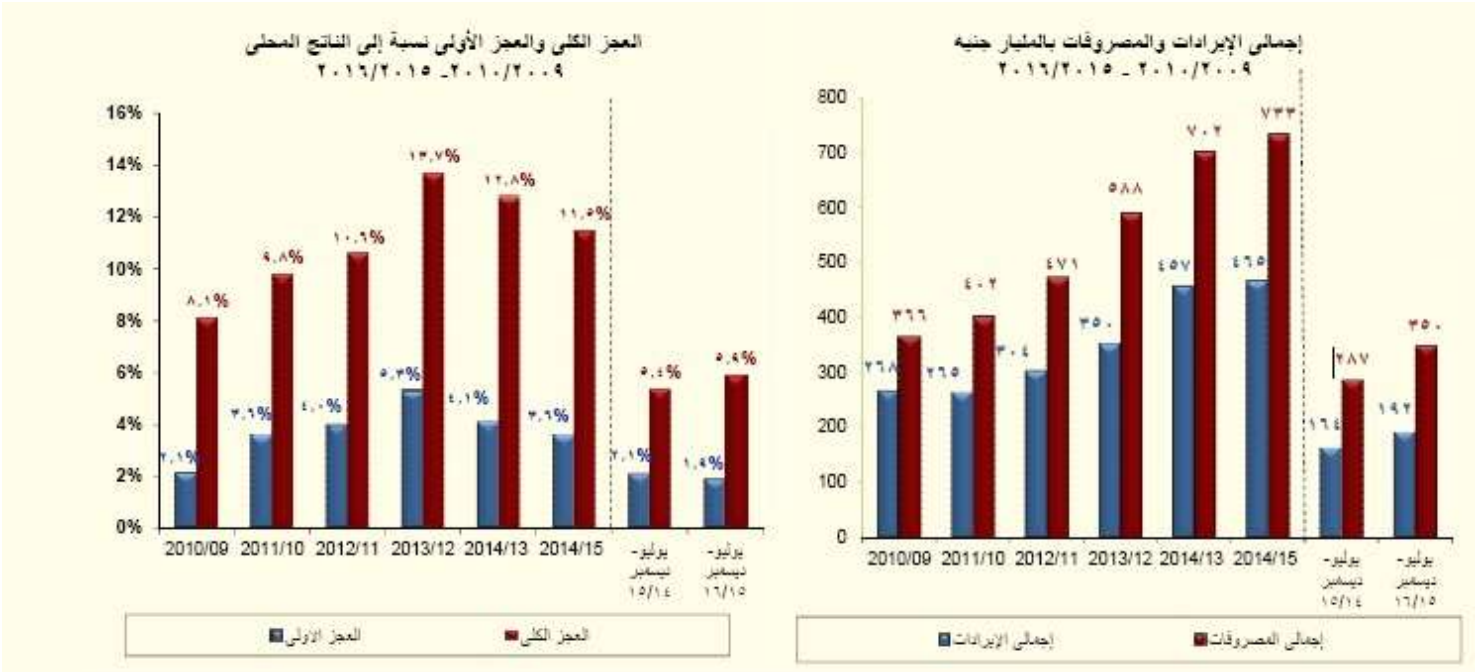

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الرأي

* إن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعا في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور ومدفوعات خدمة الدين مما يقلص من مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي. ويرجع النمو في العجز بالموازنة بالأساس إلى كونها تضمنت إيرادات مبالغ فيها عند إعداد مشروع الموازنة خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية رغم التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد لعوامل داخلية وخارجية مؤخرا.

* نمو الإيرادات الضريبية لازال أقل من المستهدفات المطلوبة، والتي وضعتها الحكومة المصرية ضمن مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦، وتواجه هذه الحصيلة مشكلة تأخر إقرار قانون الضريبة على القيمة المضافة حتى الآن، وهو القانون الذي كانت الدولة تستهدف من خلاله تحقيق حصيلة ضريبية تفوق ٣٠ مليار جنيه. كما تشير الموازنة إلى عدم وجود تغير في آليات تنمية الإيرادات، حيث لم يتم اللجوء إلى أدوات وأساليب مستحدثة لجذب إيرادات غير ضريبية جديدة أو اللجوء إلى إعادة هيكلة منظومة الضرائب لزيادة المحقق منها.

* من الممكن تحقيق وفر حقيقي في حجم الدعم المدرج ضمن الموازنة إذا ما تم الترشيد في آلياته المستخدمة، خاصة بالنسبة لربط منظومة الدعم بصورة متكاملة تتيح توجيه الدعم لمستحقيه وتوفير الفاقد الناتج عن مشكلات عدم دقة البيانات وتكاملها وترابطها مما يتيح انعكاسا أفضل لمنظومة الدعم على معيشة المواطنين.

* ارتفاع مؤشرات عجز الموازنة خلال الفترة وتراجع فرص تطبيق قانون القيمة المضافة خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٥-٢٠١٦ لعدم عرضه بعد على مجلس النواب بالإضافة إلى رفض مجلس النواب لقانون الخدمة المدنية مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأجور ضمن الموازنة وعدم وضوح الرؤية بالنسبة للدعم الخليجي يؤشر إلى توقعات بتجاوز رقم عجز الموازنة المحقق فعليا للقيمة المستهدفة في نهاية العام والبالغة ٢٥٠ مليار جنيه.

* هناك ضرورة لتحويل وتغيير منهج إعداد الموازنة العامة للدولة الحالي للبدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على عدد من الجهات والوزارات بالموازنة بما يربط ما بين تنفيذ الموازنة وما بين مؤشرات الأداء الاقتصادي المستهدفة منها.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.